

الادارة الالكترونية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر " المنصة الرقمية
أنموذجا"

**Electronic management and its role in attracting foreign investment in
Algeria "The digital platform as a model"**

ط. د / خليفي فاطمة (*)

المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو، الجزائر

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

f-khelifi@cu-aflou.edu.dz

د / عثمان علي

المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو، الجزائر

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

Otmmani.ali1@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/26 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/22

ملخص:

تعتبر المنصة الرقمية صورة من صور الادارة الالكترونية، فهي أداة فعالة لتسهيل كل الإجراءات الخاصة بالاستثمار، وهي بوابة حقيقية للترويج للاستثمار وجلبه، كما أنها تعمل على تذليل العقبات وتسهيل التواصل لاستعادة الثقة بين الادارة والمستثمر وتقويتها من جهة، وتهدف الى تعزيز الشفافية ومكافحة البيروقراطية وتحسين المناخ الاستثماري و بيئة الأعمال من جهة أخرى

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على مفاهيم مصطلحات الموضوع من جهة وتحديد أهم الأحكام التي أقرها المشرع الجزائري والمتعلقة بالمنصة الرقمية باعتبارها النموذج الأمثل لرقمنة الإدارة.

الكلمات المفتاحية: الادارة الالكترونية؛ نظام الرقمنة؛ المستثمر الأجنبي؛ المناخ الاستثماري.

Abstract:

As a manifestation of e-governance, the digital platform is deemed an effective tool for facilitating all investment-related procedures, serving as a genuine gateway for investment promotion and attraction. Moreover, this platform works towards removing barriers and facilitating communication to restore and fortify trust between the administration and investors, as its primary aim is to enhance transparency, combat bureaucracy, and improve the investment climate and the overall business environment

This research paper aims to stand on the concepts of subject terminology on the one hand and to identify the most important provisions approved by the Algerian legislator related to the digital platform as the ideal model for the digitization of management.

key words: Electronic administration; digitization system; foreign invest; investment climate.

مقدمة:

لقد أدى التطور السريع والملاحظ لتقنية المعلومات والاتصالات الى ظهور نمط جديد من الإدارات يعرف باسم الإدارة الإلكترونية، هذا التطور الذي من شأنه تحسين مستوى أداء الإدارات وتسهيل تقديم خدماتها للأفراد من خلال تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وهذا بالاعتماد على شبكات الاتصال الحديثة والحاسب الآلي الأمر الذي يعمل على تحسين الأعمال خاصة على مستوى الادارات والهيئات المكلفة بالاستثمار وهو ما يساهم في تعزيز مقومات الشفافية والنزاهة بين المستثمرين ويعمل على تحسين المناخ الاستثماري.

ونظرا للدور المهم الذي يلعبه الاستثمار في دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال ما يوفره من قيمة للاقتصاد الوطني، هذه الأخيرة تجعل العديد من الدول تعمل جاهدة لجذب واستقطاب الاستثمارات بصفة عامة، والاجنبية منها بصفة خاصة، وذلك بهدف تحقيق تنمية اقتصادية فعّالة.

وقد اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات المردود المالي المرتفع الذي يُسهم في رفع ميزانية الدولة المستضيفة للاستثمار؛ وهذا ما عملت الدولة الجزائرية إليه من خلال إصدار مجموعة من التشريعات تتضمن جملة من الحوافز

والضمانات الموضوعية كالحوافز والاعفاءات الضريبية، والحوافز والضمانات الإجرائية المرتبطة بإنشاء الاستثمارات وتسييرها، والتي من ضمنها نظام الإدارة الإلكترونية، التي تهدف في حقيقة الأمر إلى اختصار للوقت والجهد، كما تقضي على البيروقراطية والتمييز بين المستثمرين، إضافة إلى أنها تسهل اطلاعهم على ملفاتهم ومتابعة استثماراتهم عن بعد. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على مفاهيم مصطلحات الموضوع من جهة وتحديد أهم الأحكام التي أقرها المشرع الجزائري والمتعلقة بالمنصة الرقمية باعتبارها النموذج الأمثل لرقمنة الإدارة.

وبناء لما سبق ذكره يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم الإدارة الإلكترونية في استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟

وللاجابة عن الإشكالية المطروحة؛ اتبعنا كلا من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ حيث قسمنا الموضوع إلى مطلبين اثنين؛ تطرقنا في المطلب الأول منه إلى الإطار المفاهيمي لمصطلحات موضوع الدراسة، أما المطلب الثاني فنتعرض من خلاله إلى المنصة الرقمية كصورة من صور الإدارة الإلكترونية ودورها في جذب الاستثمار والتي استحدثها القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، لنخلص في الأخير إلى خاتمة نضمها جملة من النتائج والمقترحات.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمصطلحات الموضوع

إنّ دراسة موضوع الإدارة الإلكترونية وأثرها في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر يقتضي من الباحث الوقوف على مدلول كل من الإدارة الإلكترونية والاستثمار الأجنبي من جهة وإبراز أهميتهما في الواقع العملي من جهة ثانية، وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

إنّ الإدارة الإلكترونية وجدت لتعمل ضمن برامج الإصلاح الإداري في الدولة ومؤسساتها من خلال مراجعة اختصاصات الإدارات الحكومية وتسهيل إجراءات الخدمات الإلكترونية للإدارة والالتزام بنمط الشفافية والوضوح في نظام عملها وكذا الانتقال في عمل الإدارة من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني ولغرض توضيح ما تقدم، نقسم هذا المحور إلى تعريف الإدارة الإلكترونية أولاً ثم نستعرض أهمية الإدارة الإلكترونية ثانياً.

أولاً: تعريف الإدارة الإلكترونية.

حاول الفقه القانوني وضع تعريف للإدارة الإلكترونية؛ فهناك من يعرفها بأنها: " قدرة الإدارات والقطاعات الحكومية المختلفة على توفير وتقديم الخدمات وكذا المعاملات

والاجراءات الحكومية بوسائل إلكترونية للأفراد والمؤسسات أو للجهات والإدارات الحكومية ذاتها في إطار من الشفافية والوضوح". (عبد الوهاب، 2011، صفحة 95).

وهناك جانب من الفقه يعرفها أنها: "تطبيق للتكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة وهذا من خلال استخدام وسائل اتصال حديثة كالإنترنت لإيصال الخدمات للمواطن أو العميل، وزيادة التأثير الايجابي، على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفعاليتها عاليتين" (هشام، 2004، صفحة 21).

ويرى البعض أن الادارة الالكترونية: "هي المنظومة العامة التي تقوم باستخدام الوسائل الإلكترونية بأداء جميع العمليات والأنشطة لتحقيق هدف محدد في أقل وقت وبأقل تكلفة" (أشرف جمال، 2016، صفحة 82).

وهناك من يعرف الادارة الالكترونية بأنها: "تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية {الإجراءات الطويلة باستخدام الأوراق} الى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية، باستخدام تقنيات الإدارة وهو ما يطلق عليه إدارة بدون أوراق. (مصطفى، 2011، صفحة 55).

وهذا فإنّ مصطلح الإدارة الالكترونية يعني نشاط تتبعه الإدارة وذلك بالاعتماد على التقنيات الالكترونية الحديثة التي تهدف الى تيسير وتسهيل عملها وإنجاز خدماتها بطريقة سريعة وذات كفاءة وعلى قدر كبير من الشفافية والوضوح بحيث تكون نسبة الخطأ أقل مما هو عليه في العمل التقليدي للإدارة بغية الوصول إلى أفضل خدمة للأفراد والمنظمات والمؤسسات الحكومية في الدولة (زينه، 2020، صفحة 09).

ثانيا: أهمية الإدارة الإلكترونية.

نتيجة للفوائد الكثيرة التي حققتها الإدارة الإلكترونية لاسيما في الدول المتقدمة، فقد بدأت بقية الدول الأخرى في تجسيدها على جل مؤسساتها؛ ومن أهم هذه الفوائد نذكر ما يلي: (مصطفى، 2011، صفحة 63).

- اختصار الوقت في تنفيذ المعاملات الإدارية بشتى أنواعها.
- الدقة والموضوعية في إنجاز المعاملات الإدارية على مستوى الإدارة.
- تبسيط الإجراءات داخل الإدارات، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد بحيث تصبح أكثر جودة.
- تسهيل الاتصال بين مختلف المصالح الإدارات الأخرى سواء داخل أو خارج الوطن.

• التقليل من استعمال الملفات الورقية بشكل ملحوظ وهو ما يؤثر إيجاباً على عمل الإدارة.

• القضاء على مشكلة حفظ وتوثيق الملفات الورقية نتيجة للتقليل من استخدام الورق.

• تساهم الإدارة الإلكترونية في توفير مناخ يشجع الاستثمار ويذلل الصعوبات التي

يواجهها المستثمرون خاصة منهم الأجانب والتي تتمثل في بطء الإجراءات وتعقيدها، الأمر الذي

يجذب الكثير من الاستثمارات؛ كما تساهم في توفير معلومات أكثر دقة وأكثر حداثة للمستثمر

الأمر الذي يمكنه من متابعة مشروعه بشكل دقيق. (أشرف جمال، 2016، صفحة 86)

الفرع الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي:

يضطلع الاستثمار الأجنبي بدور كبير على صعيد عملية التنمية الاقتصادية أو

الاجتماعية، لذا سعت معظم الدول جاهدة لاستقطابه وتشجيعه، حيث أن الدول باتت تدرك

أن حجم الاستثمار الوافد إليها إنما هو مرتبط بمدى ما توفره هذه الدول من الضمانات

موضوعية وتسهيلات إجرائية تكفل فعلاً مناخاً استثمارياً يليب طموحات المستثمر من جهة

ويحميه من المخاطر والمعوقات، ولإبراز مفهوم الاستثمار الأجنبي نقوم بتحديد تعريفه كعنصر

أول ثم نبين أهميته كعنصر ثانٍ.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي:

إنّ مصطلح الاستثمار الأجنبي؛ وإن كان مصطلحاً شائعاً وكثير التداول على الصعيدين

القانوني والاقتصادي على حدٍ سواء، بيدَ أنه ليس بالمصطلح المتفق عليه في الواقع، إذ يُعد هذا

المصطلح عملية مركبة تجمع بين جملة من عناصر اقتصادية وأخرى قانونية، حيث يعرفه

البعض على أنه انتقال لرؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية

مختلفة، كشرء الأوراق المالية، أو أموال منقولة تدريجياً، أو امتلاك عقارات تعطي ريعاً، أو

بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في

مصرف أو بيت للإيداع تفادياً للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي

والاقتصادي. (جاسم، 1967، صفحة 63)

كما يمكن تعريفه على أنه: "انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات

اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم

والسندات أو القروض بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج النظام

القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة". (السامرائي، 2006، صفحة 50)

كما يُعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف). (منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة "unctad"، 2018) في حين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة هي الدولة المضيفة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، 2014) ويُعرف على أنه: توجه جانب من أموال المشروع الأجنبي أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولتها الأصلية. (محمد خضر، 2014، صفحة 09)

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي من جهة أولى، والحصول على التقنيات الحديثة واكتساب المهارات التنظيمية والإدارية من جهة ثانية، فضلاً على فتح فرص عمل لمواطني الدول المضيفة كجهة ثالثة، كما أنّ لهذا الاستثمار عدة مزايا وإيجابيات نبرزها في النقاط التالية: (حمادي الحسن، 2011، صفحة 25)

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية من سلامة المشروع الذي يستثمر فيه؛
 - الاستثمار الأجنبي ليس مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي، كما هو حال المعونات والقروض الأجنبية، إنما هو يمثل التمويل في معناه الحقيقي، من خلال اتخاذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج، كالمعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من خبرات فنية وإدارية وتنظيمية، والتي تعمل على دفع العوائق التي تقف في وجه التنمية.
 - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع حركة التصنيع في البلد المضيف من خلال إنشاء المشاريع الجديدة وبعض المرافق التابعة لها، كما يعمل على توفير المستلزمات والعناصر اللازمة للإنتاج، بالإضافة لإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى اليد العاملة وتدريبهم على استخدام أساليب جديدة ومتطورة.
- للاستثمار الأجنبي الفضل في توظيف الخبرات والمهارات الوطنية، وذلك بما يوفره من فرص وظروف عمل تنافس تلك التي يسعون إليها خارج البلاد. (محمد، 2009-2010، صفحة 13)

المطلب الثاني: المنصة الرقمية كصورة من صور الإدارة الإلكترونية ودورها في جذب

الاستثمار

استحدث القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار نمطا جديدا في مجال المنظومة الإلكترونية للتعامل مع المستثمر وهو ما انتهجته الدولة الجزائرية ويعرفُ بنظام الرقمنة، وسنتعرض للمقصود بالمنصة الرقمية المستحدثة بموجب القانون 18/22 (أولا) ثمّ سنتعرض خصائصها (ثانيا) وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي (ثالثا)

الفرع الأول: المقصود بالمنصة الرقمية المستحدثة بموجب القانون 18/22

يعبر نظام المنصة الرقمية عن أسلوب جديد انتهجته الدولة الجزائرية بالاعتماد على التطور الرقمي والتكنولوجي واعتماد تقنيات التعامل عن بعد؛ والتخلي الكلي والنهائي عن أسلوب الإدارة التقليدي البيروقراطي البطيء والمعقد؛ الهدف الأساسي من ذلك هو تقريب الإدارة المكلفة بالإشراف ومراقبة الاستثمار من المستثمرين ووطنيين أو أجانب دون تمييز بينهم وهو ما يضمن تقديم خدمات أفضل للمستثمر بشفافية تامة وذلك من خلال تخطي مساوئ الإدارة التقليدية المعتمدة والمكرسة في القوانين السابقة للاستثمار. (كاهنة، 2022، صفحة 63)

ليس هذا فحسب؛ بل إن المشرع الجزائري حسب نص المادة 06 الفقرة 03 من القانون 18/22 قد ألزم كذلك أهم الإدارات التي هي على صلة مباشرة بالاستثمار بانتهاج نظام الرقمنة على غرار الإدارات المكلفة بوضع المعلومات المتعلقة بالعقار تحت تصرف المستثمر.

الفرع الثاني: خصائص المنصة الرقمية

والتي نوجزها في النقاط التالية:

- تسمح المنصة الرقمية للمستثمر، و التي يسند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بتوفير كل المعلومات اللازمة، لا سيما منها فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة.
- كما تسمح بالاتصال ببيانيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية وهو ما يسمح بإزالة الطابع المادي عن جميع الاجراءات والقيام بواسطة الانترنت بجميع الاجراءات المتصلة بالاستثمار؛ وبالتالي فإنّ المنصة الرقمية المستحدثة بموجب قانون الاستثمار 18/22 تعد بمثابة أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وحتى أثناء مرحلة استغلالها.

• أنشئت المنصة الرقمية بموجب المادة 23 من القانون رقم 18/22 وهي بمثابة أداة الكترونية تعمل على توجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال مرحلة الاستغلال حيث تعمل على ازالة كل العراقيل ذات الطابع المادى المتعلقة بالاستثمار وهذا عبر شبكة الانترنت؛ حيث تعتبر الرقمنة بمثابة نظام إعلامى يتيح لكل المستثمرين ووطنيين كانوا أو أجانب وكذا كل المهتمين بقطاع الاستثمار بالاطلاع على جميع المعطيات الاقتصادية ، وهي معطيات حديثة متنوعة شاملة ودقيقة الأمر الذى يقدم لهم دفعا قويا نحو تشجيع وإقامة استثماراتهم؛ (ريمة، 2023، صفحة 119)

• يمكن استخدام المنصة من طرف حاملي المشاريع أو من طرف المستثمرين وهذا من أجل الحصول على كافة الجوانب المتصلة بمشروعه الاستثمارى أو من أجل إنشاء مشروعه الاستثمارى؛ وكذا للاستفادة من المزايا الممنوحة فى إطار المنظومة التشجيعية للاستثمار على النحو المنصوص عليه فى التنظيم المعمول به.

ثالثا: أهداف المنصة الرقمية

تضمنت المادة 28 من المرسوم المتعلق بالوكالة 298/22 الأهداف الرئيسية من خلق هذه المنصة والتي يمكن ايجازها فى التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات وتسهيلها، وكذا الاسراع فى معالجة ملفات المستثمرين ودراستها ومتابعة تقدمها، اضافة لتحسين التواصل بين المستثمرين والادارة الاقتصادية وهذا ما يكفل شفافية فى المعاملات ويحسن من أداء المرافق العامة ويسمح بالتبادل المباشر بين أعوان الادارات، كما وتهدف: (الموقع الرسمى لوزارة الصناعة، 2023)

- التكفل بعملية إنشاء الشركات و الاستثمارات و تبسيطها وتسهيلها؛
- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية؛
- ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها و كفاءات فحص و معالجة ملفات المستثمرين؛

- الإسراع فى معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية؛
- السماح للمستثمرين بمتابعة ملفاتهم عن بعد؛
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد و مردودية الأعوان و جودة الخدمة

المقدمة؛

- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر اتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين؛

- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار؛

- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.

الخاتمة

الإدارة الإلكترونية هي القدرة والمهارة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الأنشطة الإدارية الكترونياً عبر الإنترنت وشبكات الحاسب الآلي وكذا تقديم الخدمات الآلية في كل زمان ومكان وهو ما يساهم في تحسين الأداء وسرعة في التنفيذ وتوفير للبيانات والمعلومات اللازمة، وهو ما سعت إليه الدولة لجزائرية من خلال القانون 18/22 وكصورة واضحة من خلال وضع نظام المنصة الرقمية التي تعد بمثابة أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقاً من تسجيلها وحتى أثناء مرحلة استغلالها، الأمر الذي يحسن حقيقة مناخ الأعمال في الدولة الجزائرية و يساهم فعلاً في جذب الاستثمارات الأجنبية.

النتائج:

- الإدارة الإلكترونية هي تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية {الإجراءات الطويلة باستخدام الأوراق} إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنقذ بسرعة عالية ودقة متناهية، باستخدام تقنيات الإدارة وهو ما يطلق عليه إدارة بدون أوراق.

- تساهم الإدارة الإلكترونية في توفير مناخ يشجع الاستثمار ويذلل الصعوبات التي يواجهها المستثمرون خاصة منهم الأجانب والتي تتمثل في بطء الإجراءات وتعقيدها ، الأمر الذي يجذب الكثير من الاستثمارات؛ كما تساهم في توفير معلومات أكثر دقة وأكثر حداثة للمستثمر الأمر الذي يمكنه من متابعة مشروعه بشكل دقيق

- يمكن استخدام المنصة الرقمية من طرف حاملي المشاريع أو من طرف المستثمرين وهذا من أجل الحصول على كافة الجوانب المتصلة بمشروعه الاستثماري أو من أجل إنشاء مشروعه الاستثماري؛ وكذا للاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار المنظومة التشجيعية للاستثمار على النحو المنصوص عليه في التنظيم المعمول به.

• تسمح المنصة الرقمية للمستثمر، و التي يسند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بتوفير كل المعلومات اللازمة، لا سيما منها فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة.

المقترحات:

- تحسين تدفق الانترنت في جميع التراب الوطني
- ضرورة تبسيط الاجراءات والصفقات مع ضمان امكانية إنجازها بطريقة الكترونية من خلال تطوير خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ضرورة نشر الوعي الالكتروني وتحسين مستوى موظفي الادارات العمومية وتأهيلهم لمسايرة تطور التقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات.
- الحرص على تأمين نظام المعلوماتية من كل الأخطار المتعلقة بالقرصنة الالكترونية.
- وضع شبكة الكترونية تجمع بين المنصة الرقمية للمستثمر وباقي الجهات الحكومية لتوفير السهولة والسرعة في تبادل المعلومات.

قائمة المراجع:

القوانين:

1. القانون 18/22 المؤرخ في 24 يوليو لسنة 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد الصادر في 28 يوليو لسنة 2022.
2. المرسوم التنفيذي 298/22 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها، الجريدة الرسمية، العدد 60 الصادر في 18 سبتمبر لسنة 2022.

المؤلفات:

1. أشرف جمال محمود عبد العاطي، (2016)، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، مصر.
2. دريد محمود السامرائي، (2006)، الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
3. محمد علي رضا جاسم، (1967). القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي، (ط2)، (د،ن)، بغداد، العراق.

4. مصطفى يوسف كافي، (2011)، الإدارة الإلكترونية... إدارة بلا أوراق، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.

5. هشام عبد المنعم عكاشة، (2004)، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، مصر.

الأطروحات:

1. باسم جاسم حمادي الحسن. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر، عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد العراقي. جزء من رسالة ماجستير في الإدارة المالية، الجامعة الإسلامية، لبنان.

2. بن عميروش ريمة، (2023)، تجربة الجزائر في مجال الاستثمار بين التقييد والتحفيز، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

3. زينة فؤاد صبري الحياي، (2020)، أثر الإدارة الإلكترونية، جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون الإنساني وخدمة المجتمع، كلية الحقوق، جامعة تكريت العراق.

4. سارة محمد. (2009/2010). الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم. الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

5. عمار محمد خضر. (2014). ضمانات الاستثمار الأجنبي في العراق. لبنان، مذكرة ماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية، لبنان.

6. ناجح أحمد عبد الوهاب، (2011)، التطور الحديث للقانون الإداري في ظل نظام الحوكمة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.

المقالات:

1. إرزيل كاهنة، (2022)، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد (02).

مواقع الانترنت:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمواد الصيدلانية، أنظر: <https://invest.gov.dz/presentation> ، تاريخ الاطلاع: 04 أبريل 2023.
2. منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. UNCTAD (2018). الكتاب الإحصائي السنوى لسنة 2018، تاريخ الاسترداد: 05 أبريل 2023 من الموقع: https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat43_FS09_en.pdf
3. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2014). ستعراض مناخ الأعمال في مصر سياسات الاستثمار وشراكات بين القطاعين العام والخاص ، تاريخ الاسترداد: 05 أبريل 2023 من الموقع: <https://cutt.ly/DHDiRGQ>